



النسخة المعدة للإلقاء

إدارة التحولات الجديدة في الاقتصاد العالمي

كلمة السيدة كريستين لاغارد

مدير عام صندوق النقد الدولي

جامعة جورج واشنطن، واشنطن العاصمة، ٣ أكتوبر ٢٠١٣

صباح الخير. يشرفني بحق أن أزور مؤسسة من أقرب جيراننا في الصندوق. واسمحوا لي أن أشكر الرئيس ناب لاستضافته الكريمة، وكذلك غوردون غيبيرت وجوليا سوسوني لتكرمهما بدعوتي.

ونياية عن الصندوق، أود أن أعرب عن تقديري للجميع في جامعة جورج واشنطن لشراكتهم معنا - وتوفيرهم هذا المقر وغيره - لاجتماعاتنا السنوية التي تبدأ الأسبوع القادم.

إنني منبهرة بهذا العدد الكبير من الطلاب أصحاب الخلفيات المتنوعة الموجودين اليوم في هذه القاعة. تذكروا أن جيلكم سيرث الاقتصاد العالمي بعد وقت قصير. وحين أتأمل وجوهكم أعلم أنه سيكون في أيدينا أمينة.

واسمحوا لي أن أبدا باقتباس كلمات رالف والدو إيمرسون الذي قال : "عظمة الإنسان لا تكمن في أهدافه بل في تحولاته."

هذا ينطبق على حياتكم أنتم، لكنه ينطبق أيضا على الأزمة المالية العالمية - وهي قصة تحولات هائلة بحق.

فمنذ خمس سنوات، تجنب الاقتصاد العالمي الوقوع في "كساد كبير" ثانٍ. وبعد مرور خمس سنوات، لم تكتمل الرحلة بعد، لكن غيوم الأزمة بدأت تنقشع - ونستطيع أن نرى أن عواقبها تغادرنا تاركة لنا تحولات جديدة متعددة.

وهناك اثنان بارزان بوجه خاص: تحول في أنماط النمو الاقتصادي، وتحول نحو نوع مختلف من القطاع المالي.

ونحن في صندوق النقد الدولي على دراية كبيرة بالمد والجزر في الدورات الاقتصادية، مع التحول من الركود إلى الانتعاش. وتخبرنا التجربة بأن هذه العملية عادة ما تستغرق عاما أو عامين، أو أطول من ذلك بقليل إذا كان الموقف بالغ الحدة.

أما التحولات التي أتحدث عنها اليوم فهي مختلفة. ومن المرجح أن تمتد طوال ما تبقى من هذا العقد، إن لم تستمر لفترة أطول.

وهي مختلفة أيضا لأنها لا تتطلب إدارة نشطة للسياسة الوطنية فقط، وإنما تقتضي تعاوننا نشطا في مجال السياسة الدولية.

ومن هنا تكون رسالتي الأساسية اليوم هي أن هذه التحولات العالمية الجديدة تحتاج إلى جدول أعمال عالمي جديد.

ولا شك أن هذا بالضبط هو ما يحظى الصندوق بوضع فريد يمكنه من المساعدة فيه - نظرا لعضويته العالمية التي تشمل ١٨٨ بلدا. وفي هذا السياق، يوفر الصندوق منطلقا للتعاون الدولي، وأدوات لدعمه - من خلال تحليلاتنا الاقتصادية ومواردنا المالية وخبرتنا الفنية.

والأمر المؤكد بالنسبة لي هو أن هذه التحولات يمكن إدارتها بالسياسات السليمة. لكنها يمكن أن تتحرف عن مسارها الصحيح بالطبع إذا كانت السياسات خاطئة.

وسأركز اليوم على تحولين رئيسيين:

١- التحول في نمط النمو الاقتصادي على مسارين متميزين:

أ- الاقتصادات المتقدمة

ب- الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

٢- التحول نحو قطاع مالي مختلف.

١- التحول في نمط النمو الاقتصادي

(أ) الاقتصادات المتقدمة

واسمحوا لي بأن أبدأ بالتحول في الاقتصادات المتقدمة. في غضون أيام قليلة، سيصدر الصندوق آخر تنبؤاته الاقتصادية. وعلى وجه العموم، لا تزال التوقعات العالمية منخفضة. غير أننا بدأنا أخيرا نشهد بوارق أمل في كثير من الاقتصادات المتقدمة. فالنمو واعد والاستقرار المالي بدأ يعود، وحسابات المالية العامة تبدو أفضل.

ورغم التطور الجاري الذي سأعاود الحديث عنه لاحقا، فما من بلد تبدو فيه هذه السمات بوضوح أكثر من الولايات المتحدة حيث نشاهدها جميعا حولنا. فقطاع الأسر في حال أفضل، وقطاع الإسكان آفاقه أكثر إشراقا، وبدأ محرك القطاع

الخاص يدور من جديد. ومع ذلك، فلا يزال النمو هذا العام شديد الانخفاض - أقل من ٢% - نظرا لشدة الضبط المالي الجاري. ومن المتوقع تخفيف شدة هذا الضبط في العام القادم مع ارتفاع النمو بمقدار نقطة مئوية تقريبا.

ومنطقة اليورو تمر أيضا بفترة تحول كبرى، عقب أزمة مصرفية وسيادية هددت نسيج الاتحاد النقدي ذاته. والآن، بعد ستة أرباع عام من الركود، التقطت المنطقة أنفاسها في الربع الماضي، ومن المتوقع أن يعود النمو إلى تسجيل معدلات موجبة في العام القادم - تبلغ ١% تقريبا.

لكن البطالة لا تزال شديدة الارتفاع - إذ يبلغ معدلها ١٢%. وفي بعض البلدان، هناك شخص من كل أربعة أشخاص لا يستطيع العثور على عمل، وشاب من كل شابين.

ويمكن التحدي الراهن في إجراء تحول أكثر شمولاً مع تقدم منطقة اليورو في مسار التكامل، مصداقاً للاعتقاد بأن أقوى البيوت ما بني بالتعاون. إننا نشهد مسيرة التاريخ، مع تكامل أوروبي يزداد قوة على صعيدي المالية العامة والقطاع المالي - حتى مع اعترافنا بأن الأمر لا يزال يتطلب الكثير.

واليابان بدورها تمر بمرحلة تحول - إذ تسعى للتغلب على الانكماش والكساد المستمرين منذ وقت طويل. ويبدو أن دفعة التنشيط القوية طبقاً لسياسة الحكومة الحالية بدأت تثمر - حيث أعطت دفعة رافعة لإجمالي الناتج المحلي قدرها ١% تقريبا. وبدأ الانكماش يقترب من النهاية وهناك روح جديدة من التفاؤل في الأجواء. لكن الجهود اليابانية أيضاً لم تكتمل بعد.

فما هي السياسات المطلوبة لإدارة هذه التحولات وضمان نجاحها؟

أود البدء بالسياسة النقدية، التي أعتقد أنها أنقذت الاقتصاد العالمي من الهاوية وأعادته مجدداً إلى طريق التعافي. وقد دفعت البنوك المركزية السياسة النقدية إلى حدها الأقصى، بل تجاوزت هذا الحد - إلى الأرض الجديدة للسياسة غير التقليدية. ومن الواضح أن لها دوراً مختلفاً توديه في كل منطقة.

ويعتقد معظم الناس أن السياسة النقدية الأمريكية وصلت إلى نقطة تحول، حيث يبدأ الخروج من مرحلة التداوير غير التقليدية في وقت قريب. وينبغي إدارة هذا "التحول" بحرص بالغ.

ولأن عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها يؤثر على عدد كبير من الأسواق والأفراد في مختلف أنحاء العالم، تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية خاصة، وهي تنفيذ هذه السياسة على نحو منظم، مع ربطها بوتيرة التعافي وتوظيف العمالة؛ والتواصل الواضح؛ وإقامة حوار مع الآخرين.

وسيكون هذا التحول جزءاً من مشهد السياسة العالمية لبعض الوقت.

وإلى جانب الولايات المتحدة، قد يقتضي الأمر الاستعانة بالسياسة النقدية لأداء مهام أخرى - بغية تعزيز التعافي في منطقة اليورو، والإفلات من منطقة الخطر الانكماش في اليابان.

والواضح أن السياسة النقدية في كل المناطق استطاعت توفير بعض الوقت ومساحة الحركة. والعامل الرئيسي حاليا هو كيفية استخدام هذا الوقت بحكمة وعدم إهدار المساحة المتاحة.

وكما قال الكاتب المسرحي توم ستوبارد: انظر لكل مخرج باعتباره مدخلا في مكان آخر".

ويعني هذا أشياء مختلفة بالنسبة لبلدان مختلفة. فكل الاقتصادات المتقدمة ينبغي أن تتحرك على مستوى السياسات بشكل عام، ولكن مع مواضع تركيز مختلفة - مالية في منطقة اليورو ومعنية بالمالية العامة في الولايات المتحدة واليابان وهيكلية في منطقة اليورو واليابان.

ونبدأ بالجانب المالي: فنحن نعلم أن التعافي في كثير من أنحاء أوروبا لا يزال متعثرا بسبب البنوك الضعيفة والدين المرتفع في قطاع الشركات والنظام المالي المتفتت. ويؤدي هذا إلى رفع تكلفة القروض على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمقدار نقطة إلى نقطتين مؤنيتين في مناطق الضغط.

ومن ثم يتعين استعادة صحة البنوك الأوروبية بتقييم النقص في رأس المال وتسويته - تبعا لتوصية الصندوق - والمضي في إقامة الاتحاد المصرفي حتى يصبح الصرح كله أكثر أمانا وسلامة.

وننتقل إلى المالية العامة: فقد قلت مرارا قبل ذلك أنه ينبغي للولايات المتحدة أن "تتمهل وتسرع" - أي أن تقلل من شدة الضبط المالي اليوم وتزيد منه غدا. ويعني هذا أن تتخذ تدابير أكثر تركيزا على الفترة القادمة بما لا يضر بالتعافي بدلا من استخدام تخفيضات الإنفاق التلقائية. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تبذل الولايات المتحدة جهودا أكبر للوصول بالدين فيما بعد إلى مستوى يمكن الاستمرار في تحمله - عن طريق احتواء نمو الإنفاق على برامج المستحقات وزيادة الإيرادات.

وفي غمار تحديات المالية العامة، تزداد صعوبة الوضع من جراء عدم اليقين السياسي في الوقت الحالي بشأن الميزانية والحد الأقصى للدين. ويمثل إغلاق الحكومة تطورا سيئا بما يكفي، لكن الإخفاق في رفع الحد الأقصى للدين أسوأ بكثير، ويمكن أن يلحق أضرارا جسيمة ليس فقط بالاقتصاد الأمريكي وإنما بالاقتصاد العالمي كله.

ومن ثم تصبح تسوية هذا الوضع بأسرع وقت ممكن مهمة حاسمة.

وتحتاج اليابان أيضا إلى خطة موثوقة لتخفيض دينها الذي يقترب من ٢٥٠% من إجمالي الناتج المحلي - ويصل إلى نحو ٩٠ ألف دولار لكل رجل وامرأة وطفل في اليابان. وتمثل الزيادة المبدئية في ضريبة الاستهلاك خطوة أولى جديرة

بالترحيب. وإصلاح برامج المستحقات هو الخطوة التالية. ودون هذه الأساسيات على صعيد السياسات، فإن أي مكاسب تحققت حتى الآن يمكن أن تتبخر.

ويجب استكمال الجهود على صعيدي المالية العامة والقطاع المالي بإجراء إصلاحات هيكلية - للتأكد من أن سياسات تعزيز الطلب تدعمها سياسات لتعزيز العرض. ونعلم أن هذه الإصلاحات يمكن أن توتي ثمارها في المجالات الأهم - من حيث تحقيق النمو وتوفير فرص العمل. وبالنسبة لمنطقة اليورو، تشير تقديرات الصندوق إلى أن الإصلاحات الشاملة والمنسقة لأسواق العمل والمنتجات يمكن أن تعطي دفعة لنمو إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٣,٧٥% بعد خمس سنوات. وبالنسبة لليابان، يمكن أن تؤدي زيادة مشاركة الإناث في سوق العمل تمثيلاً مع المتوسط في مجموعة السبعة إلى زيادة قدرها ٤% في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مع حلول عام ٢٠٣٠.

وينبغي أن نتذكر أن هذه المجموعة من الاقتصادات تمثل حوالي ٤٠% من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ولذلك فإن ما يحدث في هذه المناطق يترك انعكاسات عميقة في بقية أنحاء العالم. هذا ما يزيد أهمية التشاؤك مع المجتمع الدولي. فالسياسات الوطنية وحدها لا تكفي لتحقيق الهدف.

(ب) الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

الأسواق الصاعدة

نلاحظ أن الأسواق الصاعدة اليوم أقوى بكثير مما كانت عليه في السابق، بعد أن قطعت شوطاً طويلاً منذ أزمنة الثمانينات والتسعينات - فأصبحت تطبق أسعار صرف مرنة، وكونت مستويات أعلى من الاحتياطات، وخفضت دينها الخارجي. وعلى مدار الخمس سنوات الماضية، قادت مسيرة التعافي وحمى الاقتصاد العالمي من الانهيار - حيث ساهمت بثلاثة أرباع النمو الكلي.

والغرض النهائي لتحول هذه الأسواق واضح - وهو تحقيق مستويات معيشية أقرب إلى السائد في الاقتصادات المتقدمة. وبمقدورها الوصول إلى هذا الهدف، لكنها تواجه عقبات جديدة على الطريق. فالزخم بدأ يتباطأ، حيث انخفض النمو بمقدار نقطتين ونصف نقطة مئوية عن عام ٢٠١٠. ويعكس هذا في معظمه نقطة تحول في الدورة الاقتصادية، لكن جانباً منه يعكس معوقات هيكلية عميقة الجذور أيضاً.

وتواجه هذه البلدان أيضاً بيئة خارجية محفوفة بمزيد من التحديات. فعلى مدار الخمس سنوات الماضية، تقاطرت رؤوس الأموال على الأسواق الصاعدة - فيما يرجع جزئياً إلى السياسة النقدية التيسيرية في الاقتصادات المتقدمة. وارتفعت تدفقات السندات الداخلة وحدها بأكثر من تريليون دولار - أي أكثر من نقطتين مؤبطين من إجمالي الناتج المحلي سنوياً

بالنسبة للبلدان المتلقية. والآن مع توتر الأسواق بسبب النهاية المتصورة لمرحلة القروض الميسرة، بدأ هذا المد المالي ينحسر.

ويؤدي هذا بدوره إلى كشف النقاب عن توترات كانت أقل وضوحا في أوقات اليسر - بما في ذلك التوترات الناجمة عن الائتمان الميسر وتزايد دين الشركات. وحسب تقديرات الصندوق، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الجارية منذ مايو الماضي إلى تخفيض إجمالي الناتج المحلي بما يتراوح بين نصف إلى ١% في الأسواق الصاعدة الرئيسية. ولا شك أن بعض البلدان أكثر تعرضا لهذه المخاطر من البلدان الأخرى.

فما معنى هذا بالنسبة للسياسات؟

تتمثل الأولوية الآنية في تجاوز الاضطرابات بأيسر درجة ممكنة. وينبغي السماح لأسعار العملات بالانخفاض. ويمكن أن يساعد توفير السيولة على التعامل مع الخلل الوظيفي في سلوك الأسواق. ويمكن أيضا أن تساعد زيادة تيسير السياسة النقدية، وإن كانت مساحة المناورة أضيق في البلدان التي تعاني ضغوطا تضخمية - مثل البرازيل والهند وإندونيسيا وروسيا. وبالمثل، ليست هناك مساحة كبيرة باقية لاستخدام سياسة المالية العامة في كثير من الأسواق الصاعدة، نظرا لارتفاع المديونية والعجز.

كذلك يحتاج بعض البلدان إلى تحطيم الحواجز الباقية أمام النمو طويل الأجل - بالمضي قدما في استثمارات البنية التحتية في بلدان مثل الهند والبرازيل، وتعميق الأسواق المالية، والانفتاح في النظم التجارية.

ومن نفس المنطلق، تحتاج الصين إلى مواصلة التحرك نحو مسار للنمو يعتمد بدرجة أقل على الائتمان - الذي بلغ ١٨٠% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام - وبدرجة أكبر على زيادة الإنتاجية، ورفع الدخل، وزيادة الاستهلاك. ويعني هذا تحرير أسعار الفائدة، وتعزيز الإشراف على القطاع المالي، وفتح القطاعات المحمية أمام مبادرات القطاع الخاص، وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي.

هذا التحول في الأسواق الصاعدة لن يكون سريعا أو سهلا. ومن المرجح أن تمضي هذه البلدان بقية العقد الحالي في التكيف مع الواقع الجديد. وفي إطار هذا التكيف، تحتاج إلى مواصلة التعاون - فيما بينها ومع البلدان الأخرى. ومرة أخرى أقول إن التعاون الدولي هو السبيل الوحيد إلى الأمام.

البلدان منخفضة الدخل

ويصدق ذلك أيضا على البلدان منخفضة الدخل. فهي أيضا تمر بعملية تحول عميقة. وفي حالات كثيرة، نجد أن البلدان التي كانت نامية بالأمس أصبحت مهياة لأن تتحول إلى اقتصادات واعدة غدا.

فقد أصبحت إفريقيا جنوب الصحراء ثاني المناطق الأكثر ديناميكية على مستوى العالم بعد آسيا الصاعدة، وهي تقترب بوتيرة سريعة من القلب النابض للاقتصاد العالمي. وقد سجلت نمواً بمعدلات قدرها ٥% تقريباً على مدار عدة سنوات ماضية.

غير أن تحولها لا يخلو من المخاطر. فالبلدان منخفضة الدخل تقف بين مطرقة البلدان المتقدمة وسندان الأسواق الصاعدة. وزيادة الهشاشة في هذه المناطق يعني زيادة الهشاشة في البلدان منخفضة الدخل أيضاً.

ومن ثم تحتاج هذه البلدان إلى التحرك نحو تكوين قدر كافٍ من الاحتياطات الأجنبية واحتياطات المالية العامة لتوزيعها عند الضرورة، بما في ذلك تعبئة المزيد من الإيرادات. كذلك تحتاج هذه البلدان إلى توسيع نطاق الاستفادة من النمو - وهو ما يشمل تعزيز الاستثمارات العامة وضمان حصول جميع المواطنين على مستوى ملائم من الرعاية الصحية والتعليم والتمويل.

وأقول مرة أخرى أن هذه الجهود ستستغرق معظم العقد القادم وستتطلب مشاركة أعمق مع المجتمع الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي - ودعماً أكبر من كليهما.

بلدان التحول العربية

وهناك عملية تحول أخرى يجب أن أذكرها، وهي الجارية في البلدان العربية وسعي هذه البلدان المستمر لبناء مجتمعات أكثر انفتاحاً وشمولاً للجميع.

وفي هذه المنطقة، هناك تداخل عميق بين التحول الاقتصادي والتحول الاجتماعي والسياسي، وهو ما ينطوي على تحديات متزايدة. وكثير من هذه الأوضاع موجه للغاية. فكيف لا نشعر بالقلق إزاء مأساة سوريا وقد أسلم الكثيرون فيها الروح أو فقد المأوى؟

وفي هذه الأثناء، يجب أن نساعد بلدان المنطقة على الاحتفاظ بزخم الإصلاح الاقتصادي. ويعني هذا القضاء على منظومة المصالح المكتسبة حتى يمكن إطلاق طاقات القطاع الخاص للمساهمة في توفير فرص العمل لكل من يحتاج إليها. ويعني أيضاً تخفيض عجز المالية العامة الذي يتراوح بين ٥ و ١٥% في بلدان المنطقة - وإنما بالوتيرة الصحيحة وبالدعم التمويلي الخارجي لتخفيف المعاناة التي تواجه المواطن العادي.

وربما يكون هذا التحول هو الأكثر تعقيداً على الإطلاق من أوجه متعددة، وقد يستغرق أطول مدة حتى يصل إلى منتهاه. ومرة أخرى أقول إن نجاح هذا التحول يتطلب الدعم الأكيد من المجتمع الدولي. وللصندوق مشاركة كبيرة في هذا الخصوص - فنحن في شراكة مع الأردن والمغرب وتونس من خلال ترتيبات تمويلية، كما نُجري مناقشات مع اليمن.

٢ - التحول في القطاع المالي

لقد تحدثت حتى الآن عن التحولات الأولى الكبيرة، من النوع الاقتصادي، وهي الخاصة بالاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل. لكن كما قلت في البداية، هناك تحول جوهري ثانٍ يحدث الآن بالتوازي - وهو التحول في القطاع المالي العالمي.

وفي ظل النموذج القديم، تحمل القطاع المالي مخاطر مفرطة سعياً للحصول على مكاسب مفرطة، مما تسبب في دمار مفرط - وعجل بالأزمة التي نجتازها منذ خمس سنوات.

ومنذ ذلك الحين، يسعى المجتمع الدولي جاهداً لبناء شيء أفضل. وليس هذا باليسير. فهو يعني التخلص من الخطط القديمة وتصميم أخرى جديدة. ويعني التعامل مع الحوافز الخاطئة للشركات المالية وعدم قدرة السلطات على اتخاذ إجراء أو عدم رغبتها في اتخاذه.

فكيف يسير هذا التحول؟ إنه لا يزال "مهمة لم تُتَجَرَّ بعد" حسب تقييم الصندوق.

نعم، شهدنا تقدماً يحدث. فمعايير رأس المال الأكثر صرامة، التي تم الاتفاق عليها في إطار اتفاقية بازل ٣، يجري تنفيذها. وتوصلنا إلى اتفاق حول معايير جديدة للسيولة، وخطط لنسبة الرفع المالي التي تضمن كبح المخاطر الزائدة. وحققنا تقدماً نحو تحديد المؤسسات المالية المهمة على مستوى النظام - تلك المؤسسات التي أدى فشلها إلى أكبر التداعيات العالمية - وإلزامها بمعايير أعلى من حيث التنظيم وتسوية الأوضاع.

لكن التقدم لا يزال شديد البطء، يعوقه الطابع المعقد، وكذلك التأخر والاختلاف بين البلدان.

والتأخر مشكلة حقيقية. فمن أهم الشواغل، على سبيل المثال، عدم تحقيق تقدم في إرساء نظم فعالة لتسوية الأوضاع عبر الحدود - أطر واتفاقيات لحل المؤسسات ذات الأهمية النظامية العالمية والبنى التحتية السوقية على نحو منظم .

وينطبق الشيء نفسه على إصلاح سوق المشتقات المالية، حيث لا يزال الافتقار إلى الشفافية قضية كبيرة. ففي نهاية العام الماضي، بلغ مجموع المشتقات القائمة ٦٣٣ تريليون دولار، منها ٢٤ تريليون دولار فقط كانت متداولة في البورصات الرسمية. وتتطلب الرقابة الملائمة على الجزء الباقي أن تعجل البلدان والأسواق بتنفيذ إصلاحات المشتقات المتفق عليها.

وهناك منطقة خطر أخرى هي صيرفة الظل التي تجذب الكثير من الأنشطة المليئة بالمخاطر. ففي الولايات المتحدة، أصبح القطاع غير المصرفي ضعيف حجم القطاع المصرفي. وفي الصين أيضاً، يمثل نظام الظل المصرفي مصدراً لحوالي نصف الائتمان الجديد المقدم حتى الآن في هذا العام.

وقد تحقق بعض التقدم - مع اعتماد مبادئ لقروض سوق المال ومقترحات لتنظيم إقراض الأوراق المالية وإعادة شرائها. ولا شك أن وساطة المؤسسات المالية غير المصرفية يمكن أن تكون بديلا قيما للبنوك في تقديم الائتمان، لكنها تحتاج إلى مزيد من الإشراف.

وماذا عن التباين؟ المشكلة هنا هي أن البلدان حين تتخذ اتجاهات مختلفة يحدث تمزق في النسيج ذاته. وقد رأينا بعض الأدلة بالفعل على تفاوت متطلبات رأس المال الإلزامي. وقد اتخذت بلدان مختلفة مناهج مختلفة أيضا تجاه قيود نموذج العمل - مثل قاعدة فولكر في الولايات المتحدة.

وليس من اليسير القيام بكل هذا في عالم تحكمه العولمة. ومع ذلك فهي مهمة يجب إتمامها - حيث تعتمد عليها أمور ليس أقلها الاستقرار المالي العالمي.

وليس بناء قطاع مالي جديد مهمة تقتصر على صناعات السياسات فقط. لكنها مسؤولية الصناعة المالية أيضا.

نعلم أنه مع تحرك الرمال، تتحرك نماذج العمل أيضا، وهو ما يحدث على نحو لا يمكن التنبؤ به في بعض الأحيان. وهناك قواعد جديدة تغير اقتصاديات العمل المصرفي. فعلى سبيل المثال، بعض البنوك الكبيرة قد تتوقف عن ممارسة نشاط تمويل المشروعات أو البنية التحتية أو الإقراض العقاري - وقد يحدث تحول كبير في آثارها على المناطق الجغرافية.

ويجب أخذ هذا في الاعتبار عند تصميم الإطار الجديد. غير أن المهم في نهاية المطاف هو استمرار تركيز القطاع المالي على غرضه الحقيقي - وهو خدمة الاقتصاد العيني، أي تمويل الاستثمار والابتكار الذي يقودنا إلى التقدم.

هذا التحول أيضا سيستغرق وقتا. ومن الممكن إدارته - فقط إذا توحدت الأطراف المختلفة حول أهداف مشتركة. ويعني هذا أن تقبل الصناعة المالية والأجهزة التنظيمية تحمل مسؤوليتها المشتركة عن تحقيق الصالح العام. ويعني أن تعمل البلدان في تناغم حتى يصبح الإطار المالي الجديد شيئا بفسيفساء متنقة الألوان وليس مزيجا من الألوان المتضاربة.

إنه يعني التعاون الدولي.

الختام: المساعدة المتبادلة هي أفضل شكل من أشكال المساعدة الذاتية

وختاما، في كل من التحولين الكبيرين اللذين تحدثت عنهما - الاقتصادي والمالي - يواجه المجتمع الدولي تحديا مشتركا، وهو ضمان أن يكسب الجميع من العولمة وأن يزدهر الجميع في عالمنا الذي يزداد ترابطا.

وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى اهتزاز الثقة في كثير من فضائل الانفتاح والتفاعل مع العالم. وحسن إدارة هذه التحولات هو أفضل سبيل للبرهنة على مزايا الترابط - من خلال التجارة، والتمويل التمويل المنظم جيدا، والنمو الأكثر تكافؤا.

ولا يمكن أن يتم هذا إلا إذا عملت البلدان معا، صادقة في اعتقادها بأن المساعدة المتبادلة هي أفضل شكل من أشكال المساعدة الذاتية. وكما يقولون باللاتينية، *pro omnibus et singulis* - أي للجميع ولكل فرد.

وكما قلت في البداية، هذه هي بالضبط وظيفة صندوق النقد الدولي. فمهمتنا هي مساعدة البلدان على إدارة التحول - ومساعدة العالم على حل المشكلات المشتركة لغرض مشترك. وقد فعلناها من قبل - حين ساعدنا العالم، مثلاً، على التحول بعد الحرب العالمية الثانية ومرة أخرى بعد الحرب الباردة.

والآن ينتقل العالم إلى الاقتصاد العالمي الجديد للقرن الواحد والعشرين - اقتصادكم /نتم، وقرنكم /نتم. وفي هذا العالم، سيكون التعاون مطلوباً أكثر من أي وقت مضى، وهو ما يعني أن صندوق النقد الدولي سيكون عليه أن يساعد أكثر من أي وقت مضى.

لقد بدأت بإيمرسون، وهو أمريكي، فلأختم بكلمات فرنسي، هو ألبير كامو، الذي قال: "لا تمشي أمامي، فقد لا أتبعك. ولا تمشي خلفي، فقد لا أقودك. بل امش إلى جانبي وكن صديقي."

هكذا أرى الصندوق - لا يقود ولا يتبع وإنما يساعد.

شكراً جزيلاً.